IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (2): 455-468

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Mirza Zina Elyas & Allallo Naseem Yousif. The extent requirements of International Financial Reporting Standards (IFRS) for sustainability are met in the outputs of accounting information systems: An applied study of a sample of banks registered with the Iraqi Securities Commission. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2026) 16 (2):455-468.**

The extent requirements of International Financial Reporting Standards (IFRS) for sustainability are met in the outputs of accounting information systems

An applied study of a sample of banks registered with the Iraqi Securities Commission

Zina Elyas Mirza [1], Naseem Yousif Allallo [2]

[1,2] *Department of Accounting/College of Administrative & Economics-Salahaddin University-Erbil, Erbil, Iraq*

Zinah.mirza@su.edu.krd [1], Naseem.allallo@su,edu.krd [2]

Abstract: This study examines the extent to which accounting information systems in Iraqi commercial banks meet the sustainability and climate disclosure requirements of IFRS S1 and IFRS S2 issued by the International Sustainability Standards Board (ISSB). Using a descriptive-analytical approach based on content analysis of the annual reports of a sample of ten banks listed on the Iraqi stock exchange during the period 2022–2024, and relying on a robust checklist to measure compliance with the standards and the quality of accounting disclosure, the study sought to test the relationship between sustainability disclosure requirements and the readiness of accounting information system outputs. The results indicated that the banks demonstrated a significant level of compliance with the general disclosure requirements related to governance, strategy, and risk management under IFRS S1, while compliance with climate disclosure requirements under IFRS S2 was very limited and often confined to general descriptive statements without measurable quantitative indicators. The results also revealed a weak statistical relationship between the level of compliance with standards and the quality of accounting disclosure, reflecting that current compliance is more formal than actual implementation reflected in system outputs. Based on these findings, the study recommends developing the technical infrastructure of accounting information systems, expanding non-financial databases, and enhancing human resources capabilities. This will enable banks to gradually transition towards integrated and sustainable financial disclosure, particularly given the increasing importance of climate disclosure at both the local and international levels.

Keywords: Accounting information systems, sustainable disclosure, climate disclosure, IFRS S1, IFRS S2.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (2): 455-468

مدى توافر متطلبات معياري الإبلاغ المالي الدولية للاستدامة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المسجلة في هيئة الاوراق المالي العراقي

الباحثة: زينه الياس ميرزا [١] ، أ.م.د. نسيم يوسف حنا [٢]

[١،٢] قسم المحاسبة/كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة صلاح الدين – أربيل، أربيل، العراق

Zinah.mirza@su.edu.krd [1], Naseem.allallo@su,edu.krd [2]

المستخلص: تتناول هذه الدراسة مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية على تلبية متطلبات الإفصاح عن الاستدامة والمناخ وفق معياري IFRS S1 وIFRS S2 الصادرين عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB). ومن خلال منهج وصفي–تحليلي قائم على تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة من عشرة مصارف مدرجة في السوق النظامي العراقي خلال المدة (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، وبالاعتماد على قائمة تحقق مُحكّمة لقياس مستوى الالتزام بالمعايير وجودة الإفصاح المحاسبي، سعت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متطلبات الإفصاح المستدام وجاهزية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. أشارت النتائج إلى أن المصارف تُظهر مستوى التزام ملحوظًا بمتطلبات الإفصاح العام المرتبط بمحاور الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر وفق IFRS S1، في حين كان الالتزام بمتطلبات الإفصاح المناخي وفق IFRS S2 محدودًا جدًا واقتصر غالبًا على عبارات وصفية عامة دون مؤشرات كمية قابلة للقياس. كما بيّنت النتائج ضعف العلاقة الإحصائية بين مستوى الالتزام بالمعايير وجودة الإفصاح المحاسبي، مما يعكس أن الالتزام الحالي يتسم بالطابع الشكلي أكثر من كونه تطبيقًا فعليًا مترجمًا في مخرجات النظم. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تطوير البنية التقنية لنظم المعلومات المحاسبية، وتوسيع قواعد البيانات غير المالية، وتعزيز الكفاءات البشرية، بما يمكّن المصارف من الانتقال التدريجي نحو الإفصاح المالي المستدام المتكامل، ولا سيما في ظل الأهمية المتزايدة للإفصاح المناخي على المستويين المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، الإفصاح المستدام، الإفصاح المناخي، IFRS S1، IFRS S2.

Corresponding Author: E-mail: Zinah.mirza@su.edu.krd

المقدمة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولًا واضحًا في طبيعة الإفصاحات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية، نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بكيفية استهلاك الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها دون استنزاف أو ضرر. وقد برز مفهوم الاستدامة بوصفه استجابة ضرورية للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تنامي الحاجة إلى الإفصاح عن كيفية استخدام الموارد وتأثير الأنشطة الاقتصادية في البيئة والمجتمع، بما يعزز الشفافية والمساءلة في التقارير المالية.

وفي هذا السياق، تؤدي نظم المعلومات المحاسبية دورًا محوريًا في إنتاج المعلومات التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات في اتخاذ القرارات، أن المعلومات الصادرة عن هذه النظم لا تؤثر فقط في الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، بل تمتد آثارها إلى رفاهية الأفراد والبيئة المحيطة من خلال الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية وتأثيراتها المستدامة. كما بيّن أن التطور التكنولوجي أسهم في تسهيل تخزين ومعالجة كميات كبيرة من البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة مضافة تدعم عملية الإفصاح.

ومع تزايد الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية، اتجهت المؤسسات الدولية إلى تطوير معايير موحدة للإفصاح عن المعلومات غير المالية، وكان من أبرز هذه الجهود إصدار مجلس معايير الاستدامة الدولي (ISSB) لمعياري الإبلاغ المالي الدوليين IFRS S1 و IFRS S2عام ٢٠٢٣، إذ يعالج الأول المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المرتبطة بالاستدامة، بينما يركز الثاني على الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر والفرص المناخية، بما يسهم في تعزيز الشفافية ومساعدة المستثمرين على تقييم الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة في أداء المؤسسات.(IFRS Foundation, 2023: 6)

وتُعد المصارف التجارية أحد الأعمدة الرئيسة للنظام المالي العالمي، لما تقوم به من وظائف أساسية تشمل قبول الودائع، وتوفير الائتمان، وإدارة السيولة، وتمويل الأنشطة الاقتصادية، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي (Mishkin, 2019: 216). كما تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تطور القطاع المصرفي يرتبط بزيادة الاستثمار وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز مرونة الاقتصاد أمام الأزمات(Mishkin, 2019: 217) . وفي منطقة الشرق الأوسط، اكتسبت المصارف أهمية متزايدة نتيجة التحولات الاقتصادية وتوجه الحكومات نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز الشمول المالي، حيث تعمل المصارف كقنوات رئيسة لتمويل المشاريع العامة والخاصة (الشمري، ٢٠٢٠: ٥٦).

أما في العراق، فقد جاء التحول نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية استجابةً مباشرةً لتعليمات البنك المركزي العراقي، التي ألزمت المصارف بتبنّي هذه المعايير ضمن أنظمتها المحاسبية وتقاريرها المالية(Central Bank of Iraq, 2022: 22) .

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية على تلبية متطلبات الإفصاح المستدام وفق معياري IFRS S1وIFRS S2، ولا سيما في ظل متطلبات هذه المعايير المتعلقة بدمج البيانات غير المالية، وبالأخص البيانات المناخية، ضمن مخرجات التقارير المالية. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل جاهزية هذه النظم، واستكشاف انعكاس ذلك على جودة الإفصاح المحاسبي في البيئة المصرفية العراقية.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية على إنتاج معلومات تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة والمناخ وفق معياري IFRS S1وIFRS S2، في ظل تركّز هذه النظم تاريخيًا على البيانات المالية التقليدية، مقابل الحاجة المتزايدة إلى دمج معلومات غير مالية تتعلق بالحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والفرص المناخية. وقد أدى هذا التباين إلى نشوء فجوة معلوماتية بين ما توفره النظم المحاسبية الحالية وبين ما تتطلبه معايير الإفصاح الحديثة، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة التقارير المالية وقدرتها على دعم القرارات الاستثمارية (Romney & IFRS Foundation, 2023: 15؛Steinbart, 2021: 18).

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في ضوء ما أشارت إليه الدراسات الحديثة من أن الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمية تؤثر بصورة مباشرة في قرارات المستثمرين وتقييمهم لقدرة المؤسسة على خلق القيمة والاستمرار على المدى الطويل (Luchmann & Misidua, 2022: 1). وعليه، فإن غياب المعلومات الكافية والموثوقة عن الاستدامة في تقارير المصارف يؤدي إلى إضعاف القيمة المعلوماتية لهذه التقارير ويحدّ من فعاليتها في دعم متخذي القرار.

وعلى هذا الأساس، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تتوافر متطلبات معياري IFRS S1 و IFRS S2في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. إلى أي مدى تتوافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار IFRS S1من حيث تقديم معلومات مالية وغير مالية مرتبطة بالاستدامة؟
٢. إلى أي مدى تتلاءم مخرجات هذه النظم مع متطلبات معيار IFRS S2المتعلق بالإفصاح المناخي من حيث توفير معلومات دقيقة وقابلة للقياس والمقارنة؟
٣. ما السبل والإجراءات التي يمكن أن تعتمدها المصارف لسد الفجوة بين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحالية ومتطلبات الإفصاح عن الاستدامة وفق المعايير الدولية؟

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية على تلبية متطلبات الإفصاح عن الاستدامة والمناخ وفق معياري IFRS S1 وIFRS S2، وربط هذه المتطلبات بجودة الإفصاح المحاسبي. وتبرز أهمية الدراسة بصورة خاصة في ظل الفجوة البحثية الواضحة التي أظهرتها الأدبيات الحديثة بين الدراسات العامة حول ESG وبين الدراسات المحدودة جدًا التي تناولت التطبيق الفعلي لمعياري IFRS S1 وIFRS S2، كما بيّنته نتائج مسح Scopus في دراسة Wahyuni (٢٠٢٥).

كما تسهم هذه الدراسة في:

١. تسليط الضوء على العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المستدام، وهو جانب لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة.
٢. دعم الشفافية والمصداقية في التقارير المالية وغير المالية داخل المصارف التجارية.
٣. مساعدة إدارات المصارف والبنك المركزي على تحديد الفجوات المعلوماتية في النظم المحاسبية الحالية والعمل على معالجتها.
٤. تمكين المصارف من مواءمة ممارساتها المحاسبية مع المتطلبات التنظيمية الدولية الحديثة في مجال الإفصاح عن الاستدامة.
٥. تقديم رؤى تطبيقية تسهم في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بما يدعم قرارات المستثمرين ويعزز الثقة في البيئة المصرفية.
٦. الإسهام في توجيه الجهود نحو تحديث البنية التقنية والبيانات غير المالية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومتطلبات الإفصاح المناخي عالميًا.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية مع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة والمناخ بموجب معياري IFRS S1وIFRS S2، من خلال:

١. تقييم مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج معلومات مالية وغير مالية تتوافق مع متطلبات الإفصاح الواردة في معيار IFRS S1.
٢. قياس مدى ملاءمة هذه النظم لتوفير البيانات المتعلقة بالمخاطر والفرص المناخية وفق متطلبات معيار IFRS S2.
٣. تحديد الفجوات المعلوماتية بين الأنظمة المحاسبية الحالية ومتطلبات الإفصاح المستدام، بما يعكس مستوى الجاهزية الفعلية للمصارف.
٤. اقتراح آليات عملية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يضمن الامتثال الفعّال لمتطلبات معياري IFRS S1وIFRS S2.
٥. دعم توجه المصارف نحو إعداد تقارير مالية وغير مالية أكثر شفافية واتساقًا مع معايير الاستدامة الدولية وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

رابعاً: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالاستناد إلى طبيعة العلاقة المتوقعة بين متطلبات الإفصاح عن الاستدامة ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة:

لا تتوافر في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحالية المتطلبات اللازمة لتطبيق معياري الإبلاغ المالي للاستدامة IFRS S1 و IFRS S2في المصارف التجارية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتطلبات معيار الإفصاح العام عن الاستدامة IFRS S1على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتطلبات معيار الإفصاح المتعلق بالمناخ IFRS S2على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
٣. لا يوجد تأثير معنوي مشترك لاجتماع متطلبات معياري IFRS S1وIFRS S2معًا على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
٤. لا يختلف تأثير متطلبات معياري الاستدامة على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية باختلاف خصائص النظام المتمثلة في الدقة، والشمولية، والسرعة.

خامساً: منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة البحث. إذ يهدف هذا المنهج إلى تحليل الواقع الفعلي لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية، وتحديد الفجوات المعلوماتية بينها وبين متطلبات معياري الإبلاغ المالي للاستدامة IFRS S1وIFRS S2، من خلال تحليل البيانات المنشورة في التقارير السنوية وتقارير الإفصاح الرسمية.
وقد استندت الدراسة إلى تحليل المحتوى (Content Analysis) كأداة رئيسة لقياس مستوى التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح، وذلك بالاعتماد على قوائم تحقق (Checklists) صُممت وفق بنية كل معيار، بما يتيح قياس درجة التوافق بين الإفصاحات الفعلية والمتطلبات النظامية للمعايير.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية والإسلامية العاملة في العراق والمسجلة لدى البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية العراقية. ونظرًا لأهمية القطاع المصرفي في تطبيق معايير الإفصاح المالي والاستدامة، تم اختيار عينة مكوّنة من عشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تضم مصارف تجارية وأخرى إسلامية.
وجاء اختيار هذه العينة استنادًا إلى مبررات منهجية، أهمها:

- تمثيل أنماط العمل المصرفي كافة (التجاري والإسلامي) بما يعزز شمولية النتائج.
- توفر التقارير المالية المنشورة والمنتظمة لهذه المصارف، مما يضمن دقة البيانات وقابليتها للتحليل.
- إتاحة الفرصة لإجراء مقارنة تحليلية بين النموذجين المصرفيين من حيث مستوى الإفصاح.
- تحقيق صورة واقعية عن مدى التزام القطاع المصرفي العراقي بمتطلبات الإفصاح المستدام.

سابعاً: حدود الدراسة

١. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المصارف العراقية المدرجة في هيئة الأوراق المالية العراقية ضمن عينة البحث، والتي تمثل البيئة المصرفية العراقية عامةً، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن لبعضها فروعًا عاملة في إقليم كوردستان.
٢. **الحدود الزمانية:** تعتمد الدراسة على البيانات المنشورة خلال المدة (2022–2024)، وهي فترة شهدت تزايد الاهتمام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية للاستدامة، مما يوفر أساسًا مناسبًا للتحليل والمقارنة.

ثامناً: أساليب المعالجة الإحصائية

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب التحليلية الملائمة لطبيعة بيانات الإفصاح، وتشمل:
١. الإحصاءات الوصفية :لقياس نسب الالتزام، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
٢. التحليل المقارن :للمقارنة بين المصارف وعبر السنوات الثلاث، وكذلك بين متطلبات IFRS S1 و.IFRS S2
٣. التحليل البياني :باستخدام الجداول والمخططات لتوضيح الفجوات واتجاهات الإفصاح.
ويُعد هذا الأسلوب مناسبًا لبيانات الإفصاح التي تعتمد على محتوى التقارير، والتي لا تستند إلى متغيرات رقمية مترابطة تسمح باستخدام نماذج ارتباط أو انحدار تقليدية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث

اولاً: التنمية المستدامة

١. مفهوم التنمية المستدامة(Sustainable Development) : تطوّر مفهوم التنمية المستدامة بصورة ملحوظة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إذ بدأ بوصفه مفهومًا اقتصاديًا يركّز على استمرارية النمو، ثم اتسع ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية ليصبح أحد المرتكزات الرئيسة في السياسات العامة والإدارية المعاصرة (عبد الرحيم، ٢٠١٥: ٤٥). ويعود هذا التحول إلى تزايد الوعي العالمي بمخاطر الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، وتدهور النظم البيئية، والحاجة إلى إيجاد حلول شاملة لمشكلات الفقر والتغير المناخي.(Bahnean et al., 2023: 7) وقد رسّخت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية هذا المفهوم من خلال تقريرها الشهير "مستقبلنا المشترك"، حيث عرّفت التنمية المستدامة بأنها" :التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "(الخفاجي، ٢٠١٨: ٦٣). ومنذ ذلك الحين، لم تعد معايير النجاح المؤسسي تقاس بالربحية المالية فقط، بل أصبح يُشترط تحقيق توازن بين الأداء الاقتصادي والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.(Heizer et al., 2017: 92)
كما أسهمت قمة الأرض في Rio Earth Summitعام ١٩٩٢ في ربط مفهوم التنمية المستدامة بالسياسات الاقتصادية الدولية، وأدت إلى إنشاء مؤشرات وطنية لقياس الأداء المستدام .(Ramos, 2019: 55) وتبع ذلك ظهور أطر مؤسسية لتعزيز الإفصاح والشفافية، من أبرزها مبادرة التقارير العالمية Global Reporting Initiative، التي أرست قواعد منهجية للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.
وعلى المستوى المؤسسي، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDالتنمية المستدامة بأنها تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(OECD, 2001: 14) ، بينما ربطها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPAبعناصر الجدوى الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية .(AICPA, 2011: 23) كما عزّزت أطر الإفصاح الحديثة هذا التوجه ضمن منظومة حوكمة رشيدة.(GRI, 2013: 41)
تاريخيًا، مرّ المفهوم بمحطات مفصلية بدأت بتقرير Limits to Growthلنادي روما عام ١٩٧٢، ثم تقرير برونتلاند ١٩٨٧، فقمة ريو ١٩٩٢، ثم تأسيس GRIعام ١٩٩٧، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، وتأسيس المجلس الدولي للتقارير المتكاملة عام ٢٠١٠، ومجلس معايير المحاسبة المستدامة عام ٢٠١١، وصولًا إلى إقرار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، وتوصيات فريق العمل للإفصاح المالي المتعلق بالمناخ عام ٢٠١٧، ثم الاتفاق الأخضر الأوروبي ٢٠١٩، وأخيرًا تأسيس مجلس معايير الاستدامة الدولية عام ٢٠٢١ وإصداره لمعياري IFRS S1وIFRS S2.
٢. أبعاد الاستدامة: تقوم الاستدامة على إطار تكاملي يوازن بين ثلاثة أبعاد رئيسة تضمن استمرارية الموارد وتحقيق رفاهية المجتمع على المدى الطويل، وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن تحقيق هذا التوازن يُعد شرطًا أساسيًا لأي تنمية حقيقية قادرة على الاستمرار عبر الأجيال (صاحب، ٢٠٢٣: ٢٢؛ عبدالله، ٢٠٢٢: ١٥١٩).
أ- البعد الاقتصادي: يركّز هذا البعد على بناء نظام إنتاجي واستهلاكي يلبّي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويختلف هذا التوجه عن النماذج الاقتصادية التقليدية التي تقوم على الاستغلال المكثف وغير المنظم للموارد الطبيعية. فندرة الموارد غير المتجددة تفرض ضرورة إدارتها بكفاءة عالية، واعتماد أنماط إنتاج مستدامة تراعي الحدود البيئية، وتحد من الهدر والاستهلاك المفرط، بما يضمن استدامة النشاط الاقتصادي على المدى الطويل.
ب- البعد الاجتماعي: يهتم هذا البعد بتحسين رفاهية الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتعزيز حقوق الإنسان، وتقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. كما يركّز على تحقيق التكافل الاجتماعي والاندماج، وحماية الفئات الهشة، وضمان جودة الحياة للأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يحقق استقرارًا اجتماعيًا واقتصاديًا مستدامًا.
ت- البعد البيئي: يركّز هذا البعد على حماية الموارد الطبيعية والحد من التأثيرات السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة. ويتضمن ذلك تقليل التلوث، وترشيد استهلاك الموارد، وتشجيع إعادة التدوير، واستخدام المواد القابلة للتحلل، والاستثمار في الطاقات المتجددة. كما يُلزم المؤسسات بالإفصاح عن آثار أنشطتها البيئية والسياسات المتبعة لمعالجة الانبعاثات والنفايات، بما يعزز الشفافية والمساءلة البيئية.
وترى الباحثة أن الاستدامة في سياق الاقتصادات النامية—ومنها العراق—لم تعد مفهومًا نظريًا، بل أصبحت ضرورة عملية تفرضها التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، خاصة في القطاع المصرفي. إذ لم يعد دور المصارف يقتصر على التمويل التقليدي، بل امتد ليشمل تمويل التحول نحو الطاقة النظيفة، وإدارة المخاطر المناخية، ودعم المشروعات المستدامة. وبالتالي، فإن تبنّي سياسات استدامة واضحة أصبح عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الاستقرار المالي وتعزيز الثقة والقدرة التنافسية، في بيئة مالية عالمية تتجه نحو الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة وفق معايير دولية مثل IFRS Foundation.

ثانياً: متطلبات الافصاح في الصناعة المصرفية وفقا ل IFRS S1 وIFRS S2

أصبحت قضايا الاستدامة محورًا أساسيًا في تقييم أداء المؤسسات المالية وقدرتها على خلق قيمة طويلة الأجل، إذ لم تعد البيانات المالية التقليدية كافية لقياس مخاطر الأعمال وفرصها في ظل التحديات البيئية والمناخية المتزايدة. لذلك برزت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات شاملة تعكس الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن التقارير المالية، بما يمكّن المستثمرين وأصحاب المصلحة من تقييم مرونة المؤسسات واستدامة نماذج أعمالها (Gazi, 2023: 1147). وتؤدي البنوك والمؤسسات المالية دورًا محوريًا في توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة المستدامة، مما يجعل الإفصاح الدقيق والشفاف ضرورة استراتيجية وليس مجرد التزام شكلي.

في هذا الإطار، قامت IFRS Foundation بإنشاء International Sustainability Standards Board الذي أصدر في حزيران ٢٠٢٣ أول معيارين عالميين للإفصاح عن الاستدامة، وهما IFRS S1 وIFRS S2:

١. IFRS S1 – الإطار العام للإفصاح عن الاستدامة

يوفّر هذا المعيار إطارًا عامًا للإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة ذات الأهمية المالية، من خلال أربعة محاور رئيسية: الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. ويهدف إلى مساعدة المؤسسات على توضيح كيفية تأثير قضايا الاستدامة—البيئية والاجتماعية والحوكمية—على أدائها ونموذج أعمالها وخططها المستقبلية (IFRS Foundation, 2023: 11).

٢. IFRS S2 – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

يركّز هذا المعيار على الإفصاح عن المخاطر المادية الناتجة عن التغير المناخي، والمخاطر الانتقالية المرتبطة بالتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، إضافةً إلى الإفصاح عن أهداف خفض الانبعاثات وخطط الانتقال البيئي. وقد استند في بنائه إلى توصيات Task Force on Climate-related Financial Disclosures، مما يعزّز قابلية المعلومات للمقارنة ويُمكّن المستثمرين من تقييم مرونة المؤسسات تجاه التغيرات المناخية (IFRS Foundation, 2023: 11).

وعلى الرغم من أن العراق لم يعتمد هذين المعيارين بصورة إلزامية حتى الآن، فإن البيئة التنظيمية بدأت بالتحرك في هذا الاتجاه. فقد أطلق Central Bank of Iraq بالتعاون مع International Finance Corporation خارطة طريق التمويل المستدام (٢٠٢٣–٢٠٢٩)، والتي تهدف إلى دمج اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) ضمن السياسات المصرفية والائتمانية. كما صدرت مدونة حوكمة ESG التي تشجّع المصارف العراقية على مراعاة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملياتها وإفصاحاتها (CBI, 2023).

وبذلك، فإن العلاقة بين الاستدامة والإفصاح المالي لم تعد اختيارية، بل أصبحت جزءًا من البنية الأساسية للتقارير المالية الحديثة، خاصة في القطاع المصرفي الذي يُعدّ قناة رئيسة لتمويل التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

ثالثاً: مفهوم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية واهميتها

١. **مفهوم نظم المعلومات المحاسبية** :هو نظام متكامل يضم الموارد البشرية والإجراءات والتقنيات وقواعد البيانات، يهدف إلى جمع البيانات المالية وغير المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات موثوقة تدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة (Romney & Steinbart, 2018: 45).

٢. **أهمية نظم المعلومات المحاسبية**

أ.تحسين جودة القرارات :من خلال توفير معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب للإدارة وأصحاب المصلحة (Bodnar & Hopwood, 2014: 64).

ب.تعزيز الرقابة الداخلية والشفافية :عبر تقليل الأخطاء المحاسبية والحد من التلاعب ودعم المساءلة(Salehi et al., 2010)

ج. تقليل عدم تماثل المعلومات :من خلال تقديم بيانات موثوقة تقلل الفجوة بين الإدارة والمستثمرين (Alrubaiee & Alkaabi, 2017: 77).

د. دعم الامتثال للمعايير الدولية :إذ أصبحت هذه النظم قادرة على إنتاج بيانات مالية وغير مالية تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الاستدامة وفق IFRS S1وIFRS S2 (Barth & Schipper, 2022: 16)

ه. تعزيز الميزة التنافسية :عبر دمج البيانات غير المالية (البيئية والاجتماعية) ضمن التقارير، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويدعم التوجه نحو الاستدامة.(Gelinas et al., 2015: 103)

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً: توصيف عينة البحث وبيئة الدراسة: تتكوّن عينة البحث من عشرة مصارف تجارية وإسلامية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تم اختيارها وفق معايير منهجية تمثلت في توافر التقارير السنوية والإفصاحات المالية للمدة (٢٠٢٢–٢٠٢٤)، واتساق هذه الإفصاحات مع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، فضلًا عن تنوع المصارف من حيث الملكية، والحجم، وطبيعة النشاط المصرفي. وقد أتاح هذا التنوع إمكانية تكوين صورة شاملة عن واقع الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي، ومدى جاهزيته لتلبية متطلبات معياري الإبلاغ المالي للاستدامة IFRS S1وIFRS S2.

وفي هذا السياق، حرصت الدراسة على بيان الأسس العلمية المعتمدة في اختيار هذه المصارف، باعتبارها تمثل شريحة فاعلة من المصارف التي تلتزم بنشر بيانات مالية دورية تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي، الأمر الذي يجعلها بيئة مناسبة لقياس مستوى الالتزام بالإفصاحات المالية وغير المالية.

كما تناول هذا المبحث عرضًا موجزًا للتطور التاريخي للقطاع المصرفي في العراق، بوصفه الإطار المؤسسي الذي تعمل ضمنه هذه المصارف، وذلك لإبراز السياق التنظيمي والاقتصادي الذي أثّر في طبيعة نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة لديها. وانطلاقًا من ذلك، تم تقديم وصف واضح للمقاييس المعتمدة في الدراسة لقياس مدى توافر متطلبات معياري الاستدامة في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وبيان الكيفية التطبيقية لاستخدام هذه المقاييس في تحليل التقارير والإفصاحات السنوية للمصارف عينة البحث.

الجدول (١): توزيع المصارف العراقية حسب النوع للعام ٢٠٢٤

نوع المصرف	العدد	النسبة
المصارف الحكومية	7	9%
المصارف التجارية المحلية	25	33%
المصارف التجارية الأجنبية	16	21%
المصارف الإسلامية المحلية	28	37%
المجموع	**76**	**100%**

يُلاحظ من الجدول (١) أن النسبة الأكبر من المصارف العاملة في العراق لعام ٢٠٢٤ تمثلت في المصارف الإسلامية المحلية بعدد (٢٨) مصرفًا وبنسبة (٣٧٪) من إجمالي المصارف، تليها المصارف التجارية المحلية بعدد (٢٥) مصرفًا وبنسبة (٣٣٪)، ثم المصارف التجارية الأجنبية بعدد (١٦) مصرفًا وبنسبة (٢١٪)، في حين شكّلت المصارف الحكومية العدد الأقل بواقع (٧) مصارف وبنسبة (٩٪) فقط.

ويعكس هذا التوزيع طبيعة الهيكل المصرفي العراقي الذي يتسم بتنوع أنماط العمل المصرفي بين التقليدي والإسلامي والأجنبي والحكومي، الأمر الذي يُظهر بيئة مصرفية متعددة الخصائص من حيث النظم المحاسبية وآليات الإفصاح. كما يبرز الدور المتنامي للمصارف الإسلامية والتجارية المحلية بوصفها الفاعل الأكبر في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم الشمول المالي والتحول الرقمي والمحاسبي.

وفي ضوء التوجه العراقي نحو اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، ولا سيّما بعد صدور معياري الاستدامة IFRS S1 وIFRS S2 عام ٢٠٢٣، أصبحت الحاجة ملحّة إلى تكييف نظم المعلومات المحاسبية في هذه المصارف لتوفير معلومات مالية وغير مالية تتوافق مع متطلبات الإفصاح المستدام، خصوصًا تلك المرتبطة بالحوكمة وإدارة المخاطر والمناخ، وبما ينسجم مع رؤية العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومن هنا، يُعد هذا الواقع المصرفي المتنوع الأساس الذي تنطلق منه الدراسة لقياس مدى جاهزية المصارف العراقية للامتثال لمتطلبات الإفصاح المستدام وفق المعايير الدولية الحديثة.

مجتمع وعينة البحث وكيفية اختيارها : يمثل مجتمع البحث المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن جهاز مصرفي يبلغ (٧٦) مصرفًا وفق تقرير البنك المركزي العراقي (٢٠٢٤). ونظرًا لاعتماد الدراسة على الإفصاحات المنشورة والقابلة للتحليل، تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sampling) وفق معايير تضمن توافر بيانات متسقة وموثوقة خلال المدة (2022–2024).

استُبعدت المصارف الحكومية والأجنبية، والمصارف غير المنتظمة في الإفصاح أو المتوقفة عن التداول، وكذلك التي لا تطبق IFRS بصورة مستقرة أو تخضع لإجراءات وصاية. وبناءً على ذلك، تم اختيار (١٠) مصارف تجارية وإسلامية مدرجة تتوافر لها تقارير سنوية منشورة ونظم معلومات محاسبية قابلة للقياس، بما يمثل نحو (١٣٪) من إجمالي الجهاز المصرفي.

الجدول (٢): خصائص عينة الدراسة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

اسم المصرف	الرمز البورصي	نوع المصرف	تطبيق IFRS S1	مستوى الإفصاح عن IFRS S2	ملاءمة العينة
مصرف بغداد	BBOB	تجاري	نعم	متوسط	مناسب
مصرف آسيا	BASI	تجاري	نعم	متوسط	مناسب
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	BCIH	إسلامي/تجاري	نعم	متوسط	مناسب
مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	تجاري	نعم	متوسط	مناسب
المصرف الأهلي العراقي	BINA	تجاري	نعم	ضعيف	مناسب
مصرف الخليج التجاري	BGUC	تجاري	نعم	ضعيف	مناسب
مصرف الشرق الأوسط للتحويل والاستثمار	BIME	تجاري	نعم	ضعيف	مناسب
مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	BKUI	إسلامي	نعم	ضعيف	مناسب
مصرف عبر العراق للاستثمار	BTRI	تجاري	نعم	منخفض جدًا	مناسب
مصرف آشور الدولي	BASR	تجاري	نعم	منخفض جدًا	مناسب

المصدر : إعداد الباحثة استنادًا إلى بيانات المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(ISX) ، ٢٠٢٤.

المقاييس المستخدمة وكيفية تطبيقها :اعتمدت الدراسة تحليل المحتوى لقوائم وتقارير المصارف (٢٠٢٢–٢٠٢٤) عبر قائمة تحقق مستندة مباشرة إلى فقرات معياري IFRS S1وIFRS S2، مع الاسترشاد بدليل ESG للبنك المركزي ومتطلبات هيئة الأوراق المالية.

محاور القياس الثلاثة:

١. **جودة الإفصاح المحاسبي:** يشمل: الدقة، المصداقية، الاكتمال، الاتساق، المرونة، الملاءمة، التوقيت المناسب—وذلك وفق وضوح المعلومات واتساقها عبر السنوات.
٢. **الالتزام بـ (IFRS S1 المحتوى الأساسي) :** يشمل الإفصاح عن: الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، المقاييس والمستهدفات، ومدى دمج الاستدامة في الهيكل الإداري والخطط طويلة الأجل.
٣. **الالتزام بـ (IFRS S2 الإفصاح المناخي) :** يشمل الإفصاح عن: حوكمة المناخ، استراتيجية المناخ، إدارة مخاطر المناخ، المقاييس والانبعاثات والأهداف، مكان وتوقيت الإفصاح، الاجتهادات والتقديرات، وتصحيح الأخطاء، وطبيعة الخدمات المصرفية المرتبطة بالمخاطر المناخية أو التمويل الأخضر.

تفسير الفجوة بين الالتزام بـ IFRS S1 وIFRS S2 وانعكاسها على جودة الإفصاح :أظهرت نتائج القياس وجود فجوة واضحة بين مستوى التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح العام للاستدامة وفق IFRS S1 وبين التزامها بالإفصاح المناخي وفق IFRS S2. ويُعزى ذلك إلى طبيعة البيئة المصرفية العراقية؛ إذ يتقاطع IFRS S1 مع مجالات مألوفة للمصارف مثل الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر، وهي مجالات ترسّخت ممارساتها بفعل الالتزام المستمر بتعليمات البنك المركزي ومتطلبات التقارير المالية. لذلك بدا الالتزام بهذا المعيار أعلى نسبيًا.

في المقابل، يتطلب IFRS S2 بيانات وأدوات غير متوافرة حاليًا، مثل قياسات الانبعاثات، وتحليل المخاطر الفيزيائية ومخاطر التحول، وقواعد بيانات مناخية، وآليات قياس معيارية. كما لا توجد ضغوط رقابية أو سوقية كافية تدفع نحو الإفصاح المناخي التفصيلي، فضلًا عن غياب بنية تحتية للتمويل الأخضر وسياسات وطنية لقياس الانبعاثات أو أسواق كربون، وضعف الوعي المؤسسي بارتباط المخاطر المناخية بالنشاط المصرفي.
وعليه، فإن ارتفاع الالتزام بـ IFRS S1 يعكس نضج الإفصاح المالي التقليدي، بينما يعكس ضعف الالتزام بـ IFRS S2 قصورًا معلوماتيًا ومؤسسيًا يحدّ من دمج البعد المناخي في التقارير.

انعكاس الفجوة على جودة الإفصاح المحاسبي : المصارف ذات الالتزام المرتفع بـ IFRS S1 قدّمت تقارير تتسم بالدقة والاكتمال والاتساق والملاءمة والتوقيت المناسب، بدعم من نظم معلومات محاسبية ناضجة. في المقابل، أدى ضعف الالتزام بـ IFRS S2 إلى نقص معلومات مستقبلية عن المخاطر المناخية، مما أضعف اكتمال الإفصاح وملاءمته لتقييم الاستدامة المالية طويلة الأجل، وقلّل من قدرة المستثمرين على تقدير المخاطر البيئية المؤثرة على المحافظ الائتمانية.

بذلك، لا تعكس الفجوة اختلافًا في الالتزام فحسب، بل اختلافًا في قدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج نوعية المعلومات التي يتطلبها كل معيار.

فحص سلامة البيانات واختبار الفرضيات

فحص سلامة البيانات والقيم المفقودة (Missing Values Analysis) أظهرت نتائج الفحص أن جميع متغيرات الدراسة كانت مكتملة؛ إذ بلغ عدد القيم الصالحة لكل متغير (Valid = 10) دون تسجيل أي قيم مفقودة (Missing = 0). ويعكس ذلك دقة وجودة البيانات المستمدة من التقارير السنوية للمصارف، ويوفّر أساسًا موثوقًا للانتقال إلى التحليلات الإحصائية اللاحقة، مثل اختبارات التوزيع، وقياس الثبات، وتحليل العلاقات والانحدار.

كما بيّنت الإحصاءات الوصفية تجانسًا تامًا في بعض مؤشرات الإفصاح—لا سيما الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر المناخية—حيث بلغ الانحراف المعياري لها (٠,٠٠)، ما يدل على اتفاق واضح بين المصارف في هذه الجوانب. في المقابل، ظهرت درجة أعلى من التباين في مؤشرات أخرى مثل: الدقة، ومكان الإفصاح، والمقاييس، والاجتهادات، والأخطاء؛ وهو ما يعكس اختلاف مستويات الالتزام وجودة الإفصاح بين المصارف، ويمنح هذه المتغيرات أهمية تفسيرية أكبر عند اختبار الفرضيات المتعلقة بمدى جاهزية نظم المعلومات المحاسبية لتلبية متطلبات الإفصاح المستدام.

الجدول (٣): فحص القيم المفقودة والإحصاءات الوصفية الأولية لمتغيرات الدراسة

المتغير	Valid	Missing	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدقة	10	0	2.60	0.84
المصداقية	10	0	3.00	0.00
الاكتمال	10	0	2.60	0.84
الاتساق	10	0	2.80	0.63
المرونة	10	0	1.30	0.67
الملاءمة	10	0	1.20	0.63
التوقيت	10	0	2.10	0.99
حوكمةIFRS S1	10	0	3.00	0.00
استراتيجيةIFRS S1	10	0	3.00	0.00
إدارة المخاطرIFRS S1	10	0	3.00	0.00
المقاييسIFRS S1	10	0	2.30	0.95
الإرشاداتIFRS S1	10	0	2.80	0.63
مكان الإفصاح	10	0	2.40	0.97
توقيت التقرير	10	0	3.00	0.00
الاجتهادات	10	0	2.50	0.85
الأخطاء	10	0	2.40	0.97
حوكمة المناخIFRS S2	10	0	1.20	0.63
الاستراتيجيةIFRS S2	10	0	1.20	0.63
إدارة مخاطر المناخ	10	0	1.00	0.00
القياس المناخي	10	0	1.00	0.00
الخدمات المصرفية المناخية	10	0	1.00	0.00

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSSللبيانات المستخلصة من التقارير السنوية للمصارف المدروسة (2022–2024).

تشير نتائج الجدول (3) إلى اكتمال بيانات الدراسة وخلوّها من القيم المفقودة؛ إذ بلغ عدد المشاهدات الصالحة لجميع المتغيرات (Valid = 10) مقابل (Missing = 0). ويُعد ذلك مؤشرًا مهمًا على متانة البيانات وصلاحيتها للانتقال بثقة إلى التحليلات الإحصائية اللاحقة، مثل اختبارات التوزيع، والثبات، والارتباط، والانحدار. كما يؤكد اكتمال البيانات أن التقارير السنوية للمصارف وفّرت معلومات يمكن الاعتماد عليها في تقييم مستوى الالتزام بمعايير الاستدامة الدولية وجاهزية نظم المعلومات المحاسبية.

وتُظهر النتائج تجانسًا كاملًا في بعض متغيرات الإفصاح المرتبطة بمتطلبات معيار IFRS S1، ولا سيما الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر، حيث بلغ الانحراف المعياري (٠,٠٠). ويعكس ذلك نمطًا موحدًا في الإفصاحات التقليدية بين المصارف، نتيجة تشابه السياسات المتبعة في إعداد التقارير ضمن إطار الحوكمة المالية.

في المقابل، برز تباين واضح في متغيرات أخرى مثل: الدقة، ومكان الإفصاح، والمقاييس، والاجتهادات والأخطاء؛ وهو ما يعكس اختلافًا في جودة الإفصاح والالتزام، خصوصًا فيما يتعلق بمتطلبات معيار IFRS S2 المرتبطة بالإفصاح المناخي. ويُعد هذا التباين مهمًا لتحليل الفروق بين المصارف، ويوفر أساسًا إحصائيًا لاختبار الفرضيات المتعلقة بضرورة تكييف نظم المعلومات المحاسبية لتلبية المتطلبات الفنية لهذه المعايير.

بوجه عام، تدل النتائج على دقة البيانات وتكاملها وقابليتها للتحليل، بما يتسق مع المنهجيات الحديثة في الدراسات المحاسبية التي تؤكد أهمية فحص جودة البيانات قبل بناء النماذج التفسيرية. ويمثل هذا الفحص خطوة محورية تمهّد للانتقال إلى الاختبارات اللاحقة الهادفة إلى تقييم جاهزية نظم المعلومات المحاسبية للامتثال لمتطلبات الإفصاح المستدام.

اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro–Wilk Test) نظرًا لصغر حجم العينة (١٠ مصارف)، استُخدم اختبار Shapiro–Wilk المناسب للعينات الصغيرة. أظهرت النتائج أن معظم المتغيرات كانت دالة إحصائيًا (Sig < 0.05)، ما يعني عدم خضوعها للتوزيع الطبيعي، كما ظهرت عدة متغيرات بقيم ثابتة (Constant) حالت دون احتساب الاختبار لها.

الجدول (٤): نتائج اختبار Shapiro–Wilk لمتغيرات الدراسة

المتغير	W	Sig.	الحكم
الدقة	0.509	0.000	غير طبيعي
المصداقية	—	—	ثابت
الاكتمال	0.509	0.000	غير طبيعي
الاتساق	0.366	0.000	غير طبيعي
المرونة	0.532	0.000	غير طبيعي
الملاءمة	0.366	0.000	غير طبيعي
التوقيت	0.713	0.001	غير طبيعي
حوكمةIFRS S1	—	—	ثابت
الاستراتيجيةIFRS S1	—	—	ثابت
إدارة المخاطرIFRS S1	—	—	ثابت
المقاييسIFRS S1	0.686	0.001	غير طبيعي
الإرشاداتIFRS S1	0.366	0.000	غير طبيعي
مكان الإفصاح	0.594	0.000	غير طبيعي
توقيت التقرير	—	—	ثابت
الاجتهادات	0.628	0.000	غير طبيعي
الأخطاء	0.594	0.000	غير طبيعي
حوكمةIFRS S2	0.366	0.000	غير طبيعي
الاستراتيجيةIFRS S2	0.366	0.000	غير طبيعي
إدارة مخاطر المناخ	—	—	ثابت
القياس المناخي	—	—	ثابت
الخدمات المصرفية المناخية	—	—	ثابت

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSS

تشير القيم المنخفضة لـ W (أقل من ٠,٨٠ في معظم المتغيرات) مع دلالة إحصائية أقل من (٠,٠٥) إلى ابتعاد البيانات عن التوزيع الطبيعي. كما أن ظهور متغيرات ثابتة يعكس تجانسًا كاملًا بين المصارف في بعض بنود الإفصاح، وهي سمة شائعة في تقارير سنوية ذات بنية موحدة.

تعكس هذه النتائج طبيعة بيانات رتبية ومحدودة التباين، خصوصًا في مؤشرات الإفصاح المناخي. وعليه، يصبح استخدام الاختبارات المعلمية غير ملائم، ويُوصى بالاعتماد على الأساليب اللامعلمية، وأبرزها معامل ارتباط Spearman’s rho، إضافة إلى تحليل انحدار تفسيري بحذر دون تعميم واسع بسبب صغر العينة.

تنسجم هذه المعالجة مع الأدبيات الحديثة في دراسات الإفصاح غير المالي، التي تؤكد ملاءمة الاختبارات اللامعلمية عند التعامل مع بيانات رتبية منخفضة التباين.

ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا: بما أن أداة القياس في هذه الدراسة عبارة عن قائمة تحقق للإفصاح وليست مقياسًا اتجاهيًا، فإن معامل الثبات يكون محدود الجدوى. وقد أظهرت النتائج قيم Alpha منخفضة أو غير قابلة للحساب في محاور IFRS S1وIFRS S2، نتيجة وجود بنود ذات تباين صفري.

الجدول(٥): نتائج معامل الثبات الداخلي (Cronbach’s Alpha) لمحاور الدراسة

محور الدراسة	عدد البنود	كرونباخ ألفا	مستوى الثبات	التفسير الإحصائي المختصر
نظم المعلومات المحاسبي	7	-0.100	غير مقبول	قيمة سالبة ناتجة عن تباين غير متجانس ووجود بنود ثابتة، مما يجعل Alpha غير ملائم لهذا النوع من بيانات الـChecklist
معيارIFRS S1	9	0.196	ضعيف	تعدد الأبعاد الداخلية للمحور ووجود بنود ذات تباين صفري يقلل من اتساق البنود كمقياس واحد
معيارIFRS S2	5	—	لا يُحسب	القيم متطابقة تقريبًا لجميع البنود، ما يمنع حساب معامل ألفا رياضيًا

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSS

تُبيّن النتائج أن معامل كرونباخ ألفا لا يُعد مؤشرًا حاسمًا لسلامة الأداة في هذا النوع من القياس، لأن بنود قائمة الفحص لا تستهدف قياس بُعد واحد متجانس، بل تمثل عناصر إفصاح مستقلة تُستخدم لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات المعيارية. لذلك فإن انخفاض قيم الثبات يُعد أمرًا متوقعًا في أدوات الإفصاح، ولا يعكس ضعف الأداة أو عدم صلاحيتها.
وعليه، يرتكز التحليل في مثل هذه الدراسات على الإحصاءات الوصفية، وتحليل الفجوات بين المصارف، وفحص العلاقات بين المتغيرات، بدلًا من الاعتماد على الاتساق الداخلي الذي يفقد جزءًا من دلالته في قوائم التحقق الخاصة بالإفصاحات.

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المركّبة: لأغراض اختبار الفرضيات، لم تُحلَّل فقرات كل معيار بصورة منفردة، بل جرى احتساب متوسط حسابي واحد لكل مصرف يعبّر عن مستوى التزامه الكلي بمتطلبات IFRS S1، ومتوسط آخر لقياس مستوى التزامه بمتطلبات IFRS S2، إضافةً إلى متوسط ثالث يمثّل جاهزية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية. وبذلك اعتمدت الدراسة على ثلاثة متغيرات رقمية رئيسة استُخدمت كمدخلات في اختبارات الارتباط والانحدار، وهي: متوسط الالتزام بـ IFRS S1، ومتوسط الالتزام بـ IFRS S2، ومتوسط جاهزية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

الجدول (٦): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المركّبة

المتغير	N	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الالتزام بـIFRS S1	10	2.11	3.00	2.7111	0.24117
الالتزام بـIFRS S2	10	1.00	1.80	1.0800	0.25298
مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	10	1.86	2.71	2.2286	0.26255

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSS

تشير النتائج إلى أن مستوى الالتزام بـ IFRS S1 جاء مرتفعًا نسبيًا بمتوسط (٢,٧١ من ٣)، وهو ما يعكس اعتماد المصارف على الإفصاحات التقليدية المرتبطة بالحوكمة والاستراتيجية. في المقابل، ظهر الالتزام بـ IFRS S2 منخفضًا جدًا بمتوسط (١,٠٨ من ٣)، بما يدل على ضعف واضح في الإفصاح المناخي. أما مخرجات نظم المعلومات المحاسبية فقد جاءت بمستوى متوسط (٢,٢٣)، مما يشير إلى حاجة هذه النظم إلى تطوير لتكون قادرة على استيعاب الإفصاحات غير المالية المعقدة. وتدعم هذه النتائج الفرضية الأولية القائلة بأن النظم الحالية غير مهيأة بالكامل لتلبية متطلبات IFRS S1 وIFRS S2.
اختبار الارتباط سبيرمان بين المتغيرات: اعتمدت الدراسة على معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) لقياس طبيعة العلاقة بين مستوى الالتزام بمتطلبات معياري الاستدامة IFRS S1 وIFRS S2 من جهة، ومستوى جاهزية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. وقد مُثّل كل متغير بمتوسط حسابي لفقراته ليعبّر عن مستواه الكلي. ويُعد اختبار سبيرمان مناسبًا لطبيعة البيانات الرتبية وغير الطبيعية، كما يتيح قياس قوة واتجاه العلاقة دون التأثر بالقيم المتطرفة.

الجدول (٧): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المركّبة

المتغير	N	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الالتزام بـIFRS S1	10	2.11	3.00	2.7111	0.24117
الالتزام بـIFRS S2	10	1.00	1.80	1.0800	0.25298
مخرجات نظم المعلومات المحاسبية	10	1.86	2.71	2.2286	0.26255

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج **SPSS**

أظهرت نتائج اختبار سبيرمان كما في الجدول (7) أن الارتباط بين متطلبات IFRS S1 وIFRS S2 ضعيف جدًا (r=0.062, Sig.=0.865) وغير دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٥)، ما يشير إلى غياب التكامل بين الإفصاح العام عن الاستدامة والإفصاح المناخي في تقارير المصارف عينة الدراسة. كما لم تظهر علاقة معنوية بين IFRS S1 ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية (r=-0.066, Sig.=0.855)، ولا بين IFRS S2 وهذه المخرجات (r=-0.060, Sig.=0.870)، وهو ما يعكس تركّز النظم الحالية على البيانات المالية التقليدية وضعف إدماج أبعاد الاستدامة، خصوصًا المناخية. وبناءً على ذلك، لا تدعم النتائج الفرضيتين الفرعية الاولى و الثانية من منظور الارتباط المباشر، مما يستدعي اللجوء إلى تحليل الانحدار لفحص الأثر السببي والتراكمي ضمن الفرضية الفرعية الثالثة

تحليل الانحدار المتعدد بين IFRS S1 و IFRS S2 و مخرجات النظم المعلومات المحاسبية :لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على وجود تأثير معنوي مشترك لاجتماع متطلبات معياري IFRS S1 وIFRS S2 معًا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ويُعد هذا الأسلوب الإحصائي مناسبًا لقياس الأثر المتزامن لأكثر من متغير مستقل على متغير تابع واحد، فضلًا عن قدرته على توضيح القوة التفسيرية للنموذج الإحصائي ككل.

الجدول (٨): نتائج الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة

البند / العلاقة	B	Beta	t	Sig.	التفسير
المعامل الثابت(Constant)	2.197	—	1.904	0.099	غير معنوي إحصائيًا
الالتزام بـ IFRS S1	0.061	0.056	0.149	0.886	تأثير ضعيف جدًا وغير دال
الالتزام بـIFRS S2	-0.125	-0.120	-0.319	0.759	تأثير ضعيف وسالب وغير دال
R	0.128	—	—	—	ارتباط ضعيف جدًا بالنموذج
R^2	0.016	—	—	—	يفسّر ١,٦٪ فقط من التباين
Adjusted R^2	-0.265	—	—	—	النموذج غير ملائم إحصائيًا
F (ANOVA)	0.058	—	—	0.944	النموذج ككل غير معنوي
VIFكل الالتزام بـ IFRS S1 و الالتزام بـ IFRS S2	1.010	—	—	—	لا توجد مشكلة تعدد ترابط خطي

من إعداد الباحثة، بالاعتماد على نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSS

تُظهر نتائج الانحدار المتعدد ضعف العلاقة التفسيرية بين متطلبات IFRS S1 وIFRS S2 ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية؛ إذ بلغ (R=0.128) و(R^2=0.016)، ما يعني أن المعيارين يفسّران نحو (١,٦٪) فقط من التغير في المخرجات. كما جاء (Adjusted R^2=-0.265) بما يدل على عدم تحسن كفاءة النموذج بإدخال المتغيرين. ولم يكن النموذج الكلي معنويًا (F=0.058, Sig.=0.944). وعلى المستوى الفردي، لم يظهر IFRS S1 أثرًا معنويًا (B=0.061, Sig.=0.886)، وكذلك IFRS S2 بأثر سلبي غير معنوي (B=-0.125, Sig.=0.759). وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الفرعية الثالثة إحصائيًا، ما يشير إلى أن تكامل الإفصاح العام والمناخي لم ينعكس بعد على مخرجات النظم، ويُعزى ذلك إلى حداثة التطبيق وضعف الجاهزية التقنية والخبرات المتخصصة.

اختلاف التأثير باختلاف خصائص نظام المعلومات المحاسبية للفرضية الفرعية الرابعة :توضح النتائج أن تأثير متطلبات IFRS S1 وIFRS S2 على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية يختلف تبعًا لخصائص النظام، ولاسيّما الدقة والشمولية والسرعة. فقد أظهرت الإحصاءات الوصفية تباينًا بين المصارف في هذه الخصائص، ما انعكس على قدرتها على استيعاب الإفصاحات المستدامة. فالمصارف ذات الأنظمة الأكثر دقة وشمولًا وسرعة بدت تفسيريًا أقدر على دمج المعلومات غير المالية وإصدار تقارير ملائمة وفي الوقت المناسب. ورغم محدودية العينة التي حالت دون اختبار استنتاجي متقدم، فإن المؤشرات التفسيرية تدعم الفرضية الفرعية الرابعة.

تكشف النتائج أن نظم المعلومات المحاسبية الحالية في المصارف التجارية العراقية غير مهيأة بصورة كافية لتطبيق متطلبات IFRS S1 وIFRS S2 بفاعلية. تم قبول الفرضية الرئيسة الاولى والفرعيتين الاولى والثانية ضمن حدود البيانات، ورفض الفرعية الثالثة إحصائيًا، مع دعم الفرضية الفرعية الرابعة تفسيريًا. كما ظهر ضعف واضح في الإفصاح المناخي وفق IFRS S2 بسبب نقص البيانات والبنية المعلوماتية، بينما اتسم الالتزام بـ IFRS S1 بطابع شكلي لم ينعكس بقوة على جودة المخرجات. وتؤكد النتائج أن تطوير خصائص النظم، وتحديث بنيتها التقنية، وبناء قدرات بشرية متخصصة، يمثل شرطًا أساسيًا للانتقال الفعّال نحو الإفصاح المالي المستدام.

المحور الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في الجانبين النظري والعملي من البحث فلقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

١. اوضحت النتائج ان هنالك محدودية فيما يتعلق بالمقاييس المرتبطة بصورة مباشرة بالاستدامة، اضافة الى ذلك فان المعلومات تعرض بصورة وصفية لا تتضمن بيانات رقمية ومستهدفات الزمنية وبالتالي لا يوجد توجه استراتيجي واضح نحو الاستدامة البيئية والمناخية.
٢. فيما يتعلق لـ(حوكمة المناخ واستراتيجية المناخ) فقد توصلت الدراسة الى كل تقارير المصارف عن الافصاح عنها، ما يزال في بداية اذ لك يكن هنالك سوى مصرف واحد فقط تساع بادماج معايير الاستدامة ضمن انشطتها، وهذا يشير الى ان الافصاح عن حوكمة المناخ لايزال في بداية.
٣. اما فيما يتعلق بمقاييس الانبعاثات والاهداف المناخية فلم تقم المصارف بالافصاح عن اية مؤشرات كمية تخص انبعاثات الكاربون سواء المباشرة منها و غير المباشرة.
٤. اما الخدمات المصرفية و ان الصلة بالمناخ، لم تظهر التقارير ما يدل على وجود معالجة تدهيبية لتاثير مخاطر المناخية على مخاطر القروض والاستثمارات و كذلك دور تلك المصارف في تمويل المشاريع الخضراء.
٥. توصلت النتائج الى ان المصارف وبالرغم من التزامها النسبي بتحديد عرض معلومات الحوكمة و الاداء المالي داخل التقارير السنوية، الا ان تلك المصارف لم تقدم افصاحات تتعلق بالمخاطر المناخية الا بالاخطاء التي قد تتعلق عدم دقه هذه التقديرات.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات التي يُعتقد أنها ذات أهمية عملية وعلمية، وهي على النحو الآتي:

١. ضرورة إعادة تكييف نظم المعلومات المحاسبية بما يتيح لها إنتاج ومعالجة البيانات المالية وغير المالية المرتبطة بالاستدامة، من خلال تصميم قواعد بيانات متخصصة تغطي الجوانب البيئية والمناخية، ولاسيّما بيانات الانبعاثات والمخاطر المناخية والتمويل الأخضر.
٢. إنشاء وحدات أو لجان داخلية متخصصة بالاستدامة والمناخ في المصارف، تتولى إعداد سياسات الإفصاح، وتحديد المخاطر المناخية ذات الصلة بالأنشطة المصرفية، والتنسيق مع إدارات الائتمان والمخاطر والاستثمار لضمان دمج البعد المناخي في عملية اتخاذ القرار.
٣. العمل على تحسين جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز خصائص الدقة، والشمولية، والاتساق، والتوقيت المناسب، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن الاجتهادات المحاسبية الجوهرية، والأخطاء، وإعادة العرض، ومكان عرض معلومات الاستدامة.
٤. دعوة البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية العراقية إلى تطوير الإطار الرقابي والتنظيمي للإفصاح المستدام، ومواءمته تدريجيًا مع متطلبات IFRS S1 وIFRS S2، ضمن خارطة طريق مرحلية واضحة تُراعي قدرات المصارف الحالية.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

أ- المقالات والدوريات

١- الخفاجي، علي. (٢٠١٨). أثر جودة الإفصاح المحاسبي في ثقة المستثمرين: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والتمويل، ١٨(٢)، ٥٥–٧٠.
٢- الشمري، أحمد سالم. (٢٠٢٠). دور القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي في الشرق الأوسط .مجلة الدراسات الاقتصادية، ١٢(4)، ١٥٥-172.
٣- صاحب، كريم. (٢٠٢٣). موضوعات الاستدامة في معايير المصارف التجارية .SASB مجلة أبحاث محاسبية، ١٤(2)، ٢٥-35.
٤- صاحب، محمد. (٢٠٢٣). حوكمة الاستدامة في القطاع المصرفي: دراسة تحليلية لمعايير .SASB مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢٩(1)، ٢٥-40.
٥- عبدالله، عبد الله. (٢٠٢٢). قياس جودة التقارير المالية وفق الخصائص النوعية. النجف: جامعة الكوفة.

ب- التقارير والمنشورات الرسمية

١- البنك المركزي العراقي.(2022). ESG scorecard report for Iraqi banks. Baghdad: CBI Publications .
٢- البنك المركزي العراقي .(2022). التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي .بغداد: البنك المركزي العراقي.
٣- البنك المركزي العراقي .(2023). Iraq sustainable finance roadmap 2023–2029. Central Bank of Iraq. متاح على https://cbi.iq

ت- الكتب

١- الحصينان، عبد الله .(2021). الاقتصاد العالمي وتحديات الاستدامة .الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
٢- طوبار، أحمد .(2018). التنمية المستدامة: المفاهيم والتطبيقات .القاهرة: دار الفكر العربي.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

A. Articles and Journals

1. Abdullah, A. (2022). *Measuring the quality of financial reports according to qualitative characteristics*. Najaf: University of Kufa.
2. Al-Khafaji, A. (2018). The impact of accounting disclosure quality on investor confidence: A field study. *Journal of Accounting and Finance, 18*(2), 55–70.
3. Al-Shammari, A. S. (2020). The role of the banking sector in enhancing financial inclusion in the Middle East. *Journal of Economic Studies, 12*(4), 155–172.
4. Sahib, K. (2023). Sustainability topics in SASB standards for commercial banks. *Journal of Accounting Research, 14*(2), 25–35.
5. Sahib, M. (2023). Sustainability governance in the banking sector: An analytical study of SASB standards. *Journal of Administration and Economics, 29*(1), 25–40.

B. Reports and Official Publications

1. Central Bank of Iraq. (2022). *Annual report of the Central Bank of Iraq*. Baghdad: Central Bank of Iraq.
2. Central Bank of Iraq. (2022). *ESG scorecard report for Iraqi banks*. Baghdad: CBI Publications.
3. Central Bank of Iraq. (2023). *Iraq sustainable finance roadmap 2023–2029*. Central Bank of Iraq. Available at Central Bank of Iraq

C. Books

1. Al-Husainan, A. (2021). *Global economy and sustainability challenges*. Riyadh: King Saud University Publishing House.
2. Toubar, A. (2018). *Sustainable development: Concepts and applications*. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

ثانيًا: المصادر باللغة الأجنبية

A. Books

1- Bodnar, G. H. and Hopwood, W. S. (2014) *Accounting Information Systems*. 11th edn. Pearson Education.
2- Gelinas, U. J., Dull, R. B. and Wheeler, P. R. (2015) *Accounting Information Systems*. 10th edn. Cengage Learning.
3- Heizer, J., Render, B. and Munson, C. (2017) *Operations Management: Sustainability and Supply Chain Management*. 12th edn. Pearson Education.
4- OECD (2001) *Sustainable development: Critical issues*. OECD Publishing.
5- Romney, M. B. and Steinbart, P. J. (2021) *Accounting Information Systems*. 15th edn. Harlow: Pearson Education.

B. Journal Articles

1- Alrubaiee, L. and Alkaabi, A. (2017) 'The role of accounting information system in achieving competitive advantage: An empirical study in commercial banks in Jordan', *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(4), pp. 73–89.
2- Bahnean, C., Marinescu, N. and Bărbulescu, O. (2023) 'Corporate sustainability and reporting practices: A literature review', *Sustainability*, 15(3), pp. 1–15. doi: 10.3390/su15032412.
3- Barth, M. E. and Schipper, K. (2022) 'Financial reporting and sustainability: New challenges for standard setters', *Accounting Horizons*, 36(2), pp. 1–19.
4- Christensen, H. B., Hail, L. and Leuz, C. (2021) 'Mandatory CSR and sustainability reporting: Economic analysis and literature review', *Review of Accounting Studies*, 26(3), pp. 1176–1248.
5- Gazi, M. A. I. (2023) 'Sustainability disclosure and firm performance: Evidence from emerging markets', *Journal of Cleaner Production*, 420, pp. 1147–1162. doi: 10.1016/j.jclepro.2023.138115.
6- Grewal, J. and Serafeim, G. (2022) 'Research on corporate sustainability reporting: A review and future directions', *Journal of Accounting Literature*, 49, pp. 205–230.
7- Salehi, M., Rostami, V. and Mogadam, A. (2010) 'Usefulness of accounting information system in emerging economy: Empirical evidence of Iran', *International Journal of Economics and Finance*, 2(2), pp. 186–195.
8- Wahyuni, S. (2025) 'Mapping research trends on IFRS S1 and IFRS S2 disclosures using Scopus database', *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 25(1), pp. 31–40.

C. Official Publications

1- AICPA (2017) *Audit quality reporting and disclosure standards*. American Institute of Certified Public Accountants. https://www.aicpa.org
2- GRI (2013) *G4 sustainability reporting guidelines*. Global Reporting Initiative.
3- IFRS Foundation (2023) *IFRS S1: General requirements for disclosure of sustainability-related financial information; IFRS S2: Climate-related disclosures*. London: IFRS Foundation. https://www.ifrs.org
4- TCFD (2021) *Final report: Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures*. Financial Stability Board. https://www.fsb-tcfd.org